

هل توزّطت منظمة أوبك

توقعات أسعار النفط لعام 2020

سعر التعادل المالي المتوقع لدول الخليج



الخطوة الرابعة

وفي حال فشل الخطوات الثلاث السابقة في تحقيق أهداف أميركا، فقد يأتي دور لعب «كارت الجوكر»، الذي سيصبح سيفا مسلطاً على رقاب دول «الأوبك» إلى الأبد. فقد يتم استخدام قانون «نوبك»، الذي يجزم سياسات «أوبك» في الاتفاق على كبح أو إطلاق الإنتاج، والمحاصصة، وتحديد الأسعار. فهو مبني على القانون الأميركي الشهير لمكافحة الاحتكار والمعروف باسم شيرمان Sherman Act الذي سنّ قبل مئة وثلاثين سنة؛ بهدف تحطيم الاحتكارات السائدة حينئذٍ، مثل شركة روكفلر للنفط. ويتميز قانون «نوبك» بأنه يلغي مبدأ سيادة الدول ويخضعها للقانون والمحاكم الأميركية، وقد تمت محاولة تمريره في الكونغرس الأميركي مرات عدة منذ سنة 2000، ولكنه كان دائماً يصطدم بـ «فيتو» رؤساء الجمهوريين. ثم وصل الرئيس ترامب إلى سدة الحكم، وهو صاحب الرأي المؤيد لقانون «نوبك» والمعلن جهاراً منذ سنة 2011.

قد يطعن البعض إلى أن رؤساء أميركا عادة يعترضون آراءهم بعد تسلّمهم الحكم، أي بعد أن يوضح لهم الاختصاصيون ما حقيقة العالم والعلاقات الدولية. وخير مثال على ذلك، الرئيس أوباما الذي صوّت مؤيداً لهذا القانون عندما كان في مجلس الشيوخ، ولكنه تغرّر عندما أصبح رئيساً وأصدر «فيتو» رئاسياً ضد إحدى محاولات تمريره. كذلك، بالنسبة إلى هيلاري كلنتون التي صوّتت مؤيدة لنسخة قديمة منه في مجلس الشيوخ، ثم أصبحت وزيرة للخارجية.

ولكن من الواضح أن الرئيس ترامب غير تقليدي، ويختلف عن كل من سبقه في تعامله مع الأحداث الداخلية والخارجية، وبالتالي يمكن تصوّر أنه أكثر ميلاً إلى استخدام قانون «نوبك» كأداة أو سلاح تكتيكي للوصول إلى أهدافه، بغض النظر عن أي ضرر يصيب الغير. ولذلك، يُخشى في حال عدم انصياع «أوبك» لطلباته أن نشاهد سرعة فائقة في مسيرة اعتماد القانون في الكونغرس، ونفاجاً بوصوله إلى مكتب الرئيس للتوقيع.

الخطوة الثالثة

برزت بوادر الشدة في هذه الخطوة، وبدأت بتوجيه عشرة أعضاء من مجلس الشيوخ الأميركي رسالة تحت سفيرة السعودية لدى أميركا على طلب حكومتها بالتراجع عن إغراق سوق النفط. كما وقع ثلاثة عشر شيخاً من أعضاء الكونغرس رسالة إلى ولي عهد السعودية، يُذكّرونه بالعلاقات الطويلة والطيبة والمجزية بين بلديهما وضرورة الحفاظ عليها. وأخيراً، أرسل أحد أعضاء مجلس الشيوخ رسالة إلى الرئيس ترامب يطالبه رسمياً بمقاطعة نفط السعودية و«أوبك» وروسيا وفرض عقوبات عليها.

وتزداد خطورة هذه المرحلة، ليس لأن أميركا زبون كبير لنفط «أوبك» ويخشى أن يتوقف عن الشراء، وإنما لأن أميركا تتحكم في جميع خطوط صناعة النفط، ابتداءً بتكنولوجيا حفر وإنتاج النفط ومعداتها، وأسواق وبورصات النفط، ووسائط الشحن، والمصارف وتحويل العملات، وبيع الأسلحة والذخيرة.. إلخ. فاي تعطيل أو تجميد لهذه الخطوط سيلقي بدول «الأوبك» في دوامة عاصفة، ما يدعو إلى الحذر الشديد عند التعامل مع طلباتها. وبينما روسيا كبيرة وقوية وقادرة على الدفاع عن مصالحها (على الرغم من العقوبات الأميركية المفروضة عليها)، إلا أن دول منظمة أوبك صغيرة وضعيفة نسبياً.

الخطوة الأولى

بالإضافة إلى إعلان نيتها إطلاق رزمة دعم مالي للاقتصاد ككل تقدر بحوالي تريليوني دولار، وعدت الحكومة الأميركية بدعم إضافي لقطاعات أخرى متضررة، بما فيها قطاع إنتاج النفط الصخري. ولأن هذا الدعم قابل للنمو الكبير والسريع، فإن فشله في إنعاش وتنشيط الاقتصاد يعني تكذسه فوق جبل الدين الحكومي، البالغ حوالي 23 تريليون دولار، ما سيزيد الاقتصاد ضعفاً.

أما بالنسبة إلى محاولة إيقاف انهيار أسعار النفط، فقد أعلنت الحكومة الأميركية أنها بصدد شراء 30 مليون برميل نفط خام لمخزونها الاستراتيجي، مبدئياً. قد تبدو هذه كمية كبيرة، ولكن وقعها الإعلامي أكبر ويستهدف طماننة الهلع المتزايد في السوق، فهذه الكمية تعادل إنتاج 2.5 يوم فقط من النفط الأميركي، كما أنها لا تكفي لأكثر من 7 أيام استهلاك إذا اعتبرنا أن 4.4 ملايين برميل هو السقف المسموح سحبه يومياً من المخزون الاستراتيجي. وحيث إن أميركا تنتج حوالي 12.8 مليون برميل يومياً، وتستهلك حوالي 20 مليون برميل، لا يمكن اعتبار هذه الخطوة منقذاً حقيقياً للاقتصاد أو لقطاع النفط الصخري.

الخطوة الثانية

اتبعت أميركا في هذه الخطوة سياسة المناورة الدبلوماسية؛ بهدف فصل السعودية عن روسيا، وبالتالي التعامل مع كل منهما على حدة. أي إنها تحاول تقسيم مشكلة كبيرة إلى النصف؛ لتصبح مشكلتين «أصغر وأسهل»، فكل منهما أسلوب مختلف للتعامل.

فاتبع مع السعودية (التي مع روسيا والإمارات تقود عملية إغراق سوق النفط) أسلوب الضغط الأخلاقي اللطيف moral suasion، وبدأت بالتصريحات والمقالات التي تمدح دور السعودية الدائم والفعال في ضمان استقرار سوق النفط وضرورة استمرارها في ذلك. ثم أعلنت نيتها لإرسال أحد كبار مسؤولي قطاع الطاقة الأميركي إلى السعودية لفضاء أشهر عدة للتوصل إلى اتفاق يعيد استقرار سوق النفط.

وفي الوقت نفسه، ولكن بشكل منفصل، اتصل عضو مجلس إدارة هيئة سكك الحديد لولاية تكساس (الهيئة المشرفة على قطاع النفط والغاز في الولاية)، برئيس منظمة أوبك وعرض أن تقلص أميركا إنتاجها النفطي بمقدار 10% عن مستواه قبل اندلاع وباء «كورونا»، بشرط أن تفعل السعودية وروسيا الشيء نفسه، متوقعاً أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط إلى مستوى 35 دولاراً للبرميل، الذي برأيه سيُرضي الجميع.

ولكن سرعان ما تمزّت وزارة الخارجية الأميركية من هذا الاقتراح وصرّحت بأن الحكومة الفدرالية لا تمتلك أي سلطة أو صلاحية بهذا الشأن، وأن الأمر متروك لكل ولاية أن تقرر وفق ما تراه وتلتزم على أساسه. كما استنكر رئيس مجلس إدارة هيئة سكك حديد تكساس اقتراح عضو مجلس إدارته، ووصف فكرة تقليص الإنتاج الأميركي بغير عملية إطلاقاً. وأخيراً، سخر ممثلو قطاع النفط الأميركي من هذا الاقتراح ووصفوه بالاحتكاري؛ لأنه يحدد كوتا ومحاصصة، ما يتعارض ومبدأ السوق الحر.

إذاً، كيف يمكننا وصف هذه المحاولة؟ هل كانت مجرد مسرحية وهمية لاستدراج السعودية وربما روسيا وزعزعة عزيمتهما للمضي في خطة إنقاذ مصدر رزقهم الرئيس؟

قرار إغراق السوق

صائب.. فالمخاطرة الآن للحفاظ على الحصص أفضل بكثير من فشل محتم في المستقبل

أميركا تناور في

مفاوضاتها النفطية.. وتتسعى إلى فصل السعودية عن روسيا والتعامل مع كل منهما على حدة

«نوبك» كارت «الجوكر»

الأخير بيد الولايات المتحدة.. فهل يخالف ترامب الرؤساء السابقين ويغامر بإقراره؟!

أميركا تواجه

مشاكل جمة قادرة على زعزعة اقتصادها.. وإدخاله في مرحلة كساد عميق وطويل

وخطتها الإنقاذية

ستشمل النفط الصخري باعتباره العمود الفقري لإستراتيجية التحرر من الاعتماد على النفط الأجنبي

روسيا كبيرة وقوية

وقادرة على الدفاع عن مصالحها في حال الصدام مع أميركا.. لكن ماذا عن دول «أوبك»؟

خيارات أمام دول «أوبك»

- 1 - الانصياع لطلبات أميركا
- 2 - الانتقال الجماعي إلى صف المعسكر الروسي و/أو الصيني. ولكن كليهما مؤقتان وغير دائمين، لأن شدة ضرر تطبيق قانون «نوبك» وهرّته العميقة ستربكان هذه الدول داخلياً وخارجياً؛ فيصعب عليها الالتزام بخط سير أو استراتيجية ثابتة.
- 3 - الخيار الثالث، وهو استباق قانون «نوبك»، ويتمثل في إنهاء منظمة أوبك الآن، خصوصاً أنها لم تعد مؤثرة في السوق، كما أثبتت ضرورة مغالبة روسيا ودول أخرى لدعم «أوبك» لرفع الأسعار، في ما عرف لاحقاً بمجموعة «أوبك+»، أي إن مخاطر استمرار «أوبك» أكبر من فوائدها الحقيقية والنظرية.

ولا شك في أن اختفاء «أوبك»، كمنظم للإنتاج والأسعار، سيزيد من حدة تقلبات سوق النفط وأسعاره ويجعلها ظاهرة مزمنة، ما سيصعب على الدول النفطية وشركاتها التخطيط الرأسمالي السليم والاستثمار في حقول نفطها القديمة والجديدة، فيتعرّض السوق لجولات من «شع» في الإنتاج وأخرى بـ «فانص». أي إن مستقبل الدول المنتجة سيتأرجح بين قفزات عظيمة في أسعار النفط تقترحها، ونكسات طويلة تزيد من عجوزات ميزانياتها. ولن تسلم شركات النفط العالمية؛ إذ إن هذه التقلبات الحادة ستسهم في تراجع استثمارها الرأسمالي؛ فينخفض إنتاجها تدريجياً وتقلص حصصها السوقية.

والسؤال الأخير هو: هل كان أمام الدول المنتجة أي خيار غير إغراق السوق بالنفط لإخراج منتجي النفط الصخري الأميركي؟ الجواب طويل، ولكن باختصار شديد: لا، لم يكن لها على المدى القصير غير هذا الخيار على الرغم من خطورته. فلو انتظرت مدة أطول لضاعت فرصتها للمحافظة على نفطها وإيراداته على المدى الطويل. فالمخاطرة الآن أفضل من فشل محتم في المستقبل.

يشكل قانون «نوبك»، في حال تطبيقه، كارثة عظيمة لدول منظمة أوبك، خصوصاً لدول الخليج النفطية؛ فالكارثة ليست فقط في أن إيرادات نفط هذه الدول لا تغطي مصاريف ميزانياتها، وإنما يتعدى ذلك إلى تهديد ثرواتها المتمثلة في استثمارات وودائع ومحافظ سيادية تريليونية في أميركا ودول، تؤيد مبدأ قانون «نوبك». أي إن هذه الدول المنتجة للنفط معرضة للتحوّل فجأة من ملاءة مالية إلى شح في السيولة، وربما التعرّض المالي، ما يطلق الخيال لسيناريوهات قاتمة؛ كدول فاشلة وربما حتى أنظمة مستهدفة. فقرار أميركي من هذا النوع قد يعني زيادة حصيلة الدمار عن الدول السبع الشرق أوسطية المستهدفة أصلاً، وفق ما كشف الجنرال ويزلي ويستمورلند قبل سنوات عدة. وبناءً على احتمال اعتماد قانون «نوبك» وضخامة الضرر الناتج عنه، ليس أمام دول «أوبك» غير 3 خيارات: